



تكلفة الإنتاج في
اليمن الأعلى
عالمياً.. وهذا
سبب إفلاس
مئات الشركات

11



القطاع
السمكي في
دائرة الخطر!!

10

خلال العام 2013م 1.3% مساهمة القطاع السمكي في الناتج المحلي الاجمالي

إنتاج اسماك الأعماق بمعدل مرتفع جداً يقدر بنحو 80% تقريبا. على أن انخفاض كمية الإنتاج السمكي قد يعود في جانب منه إلى اقتران تدفق البيانات ودقتها وشموليتها بآلية تحصيل إيرادات الدولة من المنتجات السمكية الأمر الذي يدفع الجهات المصدرية إلى تخفيض أرقام الإنتاج السمكي الموضح عنها.



السطح والأحياء البحرية الأخرى بنحو 0.4% و3.1% على التوالي، في حين نمت

* تمتلك اليمن شريطاً ساحلياً يزخر بالثروة السمكية والأحياء المائية المتجددة وعالية الجودة كالحبار والشيوخ الجمبري. وبحسب وزارة التخطيط والتعاون الدولي تقدر القدرة الإنتاجية لهذه السواحل بحوالي 350-400 ألف طن سنوياً، في حين لا يتجاوز الاستغلال الفعلي حوالي 200 ألف طن، وبالتالي يوفر فرصاً استثمارية متعددة سواء في اصطياد الأسماك فهناك إمكانية لزيادة الاصطياد بحوالي 60-110 ألف طن، أو في تسويقها وتصديرها أو في الصناعات الأمامية والخلفية من استثمارات في مجال التخزين والتبريد والتعليب وصناعة السفن والقوارب وشباك الصيد. ويرجع تواضع معدل النمو أساساً إلى النمو السلبي للإنتاج في كل من أسماك

محلية وخارجية بالملايين، لكن مساهمتها ضعيفة للغاية في التنمية مع تحولها إلى عبء كبيرة وعبء مجتمعي يضاف إلى ما تواجهه اليمن من تحديات معقدة يرى كثيرون ضرورة معالجتها من قبل المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

إطار

تأكيداً للالتزام تجاه إشراك منظمات المجتمع المدني كشركاء وكلاعبين نشطين في العملية الانتقالية وفي أجندة التنمية قصيرة ومتوسطة المدى قامت الحكومة اليمنية بإعداد واعتماد إطار للشراكة بين منظمات المجتمع المدني والحكومة اليمنية في سبتمبر 2013 م.

ومن أجل تفعيل هذا الإطار ينبغي إنشاء مجلس أعلى للشراكة وذلك من أجل الإشراف على تنفيذ خطة عمل الشراكة وسوف يتم إنشاء هذا المجلس كهيئة مستقلة ويمثل المجتمع المدني بنسبة 60% في مجلس إدارته وتمثل الحكومة بنسبة 40% في مجلس الإدارة.

وقامت وزارة التخطيط مؤخراً بإنشاء لجنة تحضيرية فنية تضم ممثلين عن الوزارات المعنية ومنظمات المجتمع المدني لإعداد الهيكل والأنظمة الإدارية للمجلس الأعلى للشراكة.

واسعة مع منظمات المجتمع المدني تتعلق بمهام المجلس وطريقة انتخاب أعضائه ومهامه وأهدافه.

كما تم رفع مسودة قانون الشراكة الحكومية- الخاصة إلى مجلس النواب، الأمر الذي سيمهد الطريق أمام التمويل الخاص والخبرات للمساهمة في تلبية احتياجات البنية التحتية الهائلة في اليمن، وسيتم استكمال إطار جديد لتحديد الأولويات في المشاريع العامة والتنمية الشاملة.

بنود

يأتي ذلك في سياق تنفيذ بنود ومخرجات الإطار المشترك للمسؤوليات المتبادلة، والذي يتضمن ست ركائز أساسية تشمل الموازنة بين أولويات الموازنة العامة والبرنامج المحلي للاستقرار والتنمية وبرنامج الاستثمار، وتوفير فرص عمل وخصوصاً للشباب، والحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، وتعزيز الشراكة مع المجتمع المدني.

وتشهد اليمن انتشاراً كبيراً لمنظمات المجتمع المدني، حيث يتجاوز عددها وفقاً لإحصائية رسمية تقديرية إلى ما يقرب من 12 ألف منظمة تستلم مخصصات ومنح وهبات وموازنات



ويتضمن إطار الشراكة مع المنظمات غير الحكومية إعداد وثيقة رسمية للشراكة تم إقرارها من قبل مجلس الوزراء، بالإضافة إلى تشكيل لجنة فنية لاستكمال التحضيرات الخاصة بالخطة وإنشاء المجلس الأعلى للشراكة. ويتم حالياً وفقاً لمصادر رسمية إجراء مشاورات

الإنمائي، وقد تم تضمين نتائج هذه المشاورات وتم تعديل الإطار القانوني ومراجعة وزارة الشؤون القانونية. وتستهدف عملية إنشاء مجلس أعلى للشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني لتأسيس إطار عملي لمشاركة منظمات المجتمع المدني بالتنمية في اليمن.

وتتم صياغة الإطار القانوني للمجلس الأعلى بحسب تأكيدات مسؤولين في الجهاز التنفيذي بالتشاور مع ما يقارب من 300 منظمة غير حكومية من مختلف أنحاء اليمن وقد تم عقد أربع فعاليات للتشاور مع منظمات مجتمع مدني من إحدى عشر محافظة تحت رعاية الجهاز التنفيذي وبرنامج الأمم المتحدة

الثورة / محمد راجح

كشف الجهاز التنفيذي لاستيعاب التمويلات وإصلاح السياسات عن تقديم مشروع قانون إنشاء المجلس الأعلى للشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني إلى مجلس الوزراء في الجلسة القادمة للمصادقة عليه والذي سيفتح المجال أمام اشراك منظمات المجتمع المدني في التنمية.

وأكد الجهاز التنفيذي انه سيقوم بدعم الشراكة بين الحكومة اليمنية ومنظمات المجتمع المدني والترويج لها من خلال أنشطة مختلفة للأطراف المعنية ذات الصلة مثل إعداد ونشر موازنة المواطن الأولى في اليمن بالتعاون مع وزارة المالية ومشروع تحديث المالية العامة، بالإضافة إلى دعم الشراكات في تحديد وتصميم وإعداد وتنفيذ مشاريع التنمية.

وكان من المتوقع الإعلان رسمياً عن المجلس الأعلى في بداية مايو 2014م، إلا أنه وبالنظر إلى مخرجات مؤتمر الحوار الوطني تم الاتفاق على أن يتم إنشاء المجلس الأعلى بقانون وليس بقرار جمهوري كما كان مخططاً في البداية. ونتيجة لذلك تم تأخير إنشاء المجلس الأعلى لأنه سيطلب وقتاً أطول للمصادقة عليه من قبل مجلس الوزراء وإقرار البرلمان للبلاد.

دعم المشتقات النفطية يكلف الدولة أكثر من 24مليار دولار

تبنيه بالتعاون مع كل من صندوق النقد والبنك الدوليين. وقد ظل دعم المشتقات النفطية إحدى قضايا الإصلاحات المؤجلة والتي يتم التعامل معها بصورة جزئية بين فترة وأخرى، مما أدى إلى تصاعد فاتورة الدعم بصورة كبيرة لتمثل عبئاً كبيراً على الموازنة العامة للدولة يقدر بحوالي 30-20% من النفقات العامة وحوالي نصف الإيرادات النفطية خلال السنوات الأخيرة.

تناقص

ونظراً لتناقص حصة الحكومة من إنتاج النفط الخام في مقابل تزايد الاستهلاك المحلي من المشتقات، فإن فاتورة الدعم مرشحة للاستمرار بجل الإيرادات النفطية في السنوات القادمة في حال استمرار سياسة الدعم. وبالتالي، تعتبر سياسة الدعم غير قابلة للاستمرار إلى ما لا نهاية. وقد جعل من الصعوبة رفع الدعم عوامل عديدة أهمها اتساع دائرة الفقر وضعف ثقة المواطن بأن الحكومة ستستخدم الفارق من رفع الدعم بطريقة رشيدة، فضلاً عن الزيادة السياسية في موضوع الدعم، ونجحت العديد من الدول النفطية وغير النفطية في التخلص من عبء دعم المشتقات النفطية، وبالتالي أصبحت تلك النماذج قابلة للتنفيذ إذا تم تبنيها وفق استراتيجية شاملة تراعي كل الجوانب. وفي هذا الاتجاه، اتخذت الحكومة اليمنية قراراً جريئاً في يوليو 2014م برفع الدعم عن الاستهلاك.



حوصص استيراد المشتقات النفطية.

تحرير

قامت الحكومات اليمنية المتعاقبة منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي بتحرير أسعار مختلف السلع الأساسية باستثناء المشتقات النفطية وذلك في إطار تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري الذي تم

الذي حصل في الأسعار العالمية للنفط في إطالة أمد أهمية القطاع النفطي في تمويل التنمية. ومع ذلك، فإن هذا المورد يواجه حالياً تحديات أساسية، منها: التراجع المستمر في كميات إنتاج النفط وحصة الحكومة منه منذ عام 2001، وارتفاع حجم الاستهلاك المحلي للمشتقات النفطية بمعدلات عالية خلال السنوات الماضية. وتزايد

في اليمن، حيث يقدر بـ 30-20% من الناتج المحلي الإجمالي. وتمثل الصادرات النفطية أكثر من 80% من إجمالي الصادرات السلعية، كما أن الإيرادات النفطية تشكل أكثر من 60% من الإيرادات العامة، وهذا يعني اعتماد أكثر من نصف النفقات العامة للدولة على الإيرادات المحققة في قطاع النفط. وقد ساعد التحسن الكبير

المالية وتفاقم عجز الموازنة الذي يُشعل التضخم، وبالتالي يؤثر سلباً على معيشة المواطنين.

منتج صغير

وأشارت الدراسة إلى أن اليمن يعد منتجاً صغيراً للنفط الخام، ومع ذلك، يلعب القطاع النفطي أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي وتمويل التنمية

الثورة/عبدالله الخولاني

لازالت قضية دعم المشتقات النفطية مثار جدل في أوساط المجتمع اليمني بمختلف شرائحه لكن من الناحية الاقتصادية يمثل الدعم استنزافاً للموازنة العامة للدولة عجزت عن الاستمرار في مواجهته حيث تجاوزت قيمة فاتورة الدعم الفعلي للمشتقات النفطية حوالي 24.3 مليار دولار خلال الفترة 2013-2000م. وبالتالي أضاعت سياسة الدعم فرصاً كبيرة على الاقتصاد اليمني تتمثل في تكلفة الفرصة البديلة لتوجيه الموارد المالية المخصصة للدعم نحو التنمية والتخفيف من الفقر.

وطبقاً لدراسة صادرة عن المرصد الاقتصادي للدراسات والاستشارات والموسومة بعنوان (رفع الدعم عن المشتقات النفطية الخيارات والمعالجات) للخبير الاقتصادي عبدالمجيد البطلي فإن الفئات الفقيرة تستفيد بحدود 23% من قيمة الدعم، ويذهب الباقي نحو الفئات غير الفقيرة في المجتمع، إضافة إلى أن الدعم يقود لتركز الثروة لدى فئة المهربين، ويحفز على الاستخدام غير الرشيد للموارد. كما يزاحم الدعم أولويات الإنفاق على التعليم والصحة والبنية التحتية، ويعد سبباً رئيسياً لضعف الاستدامة

